

أردوغان رئيساً لسبع سنوات؛

تركيا الجديدة والتصعيد

■ **عامر نعيم الياس** *

فاز رئيس الحكومة التركية الأسبق رجب طيب أردوغان بالانتخابات الرئاسية الأولى التي تجرى في البلاد بالافتراع المباشر ليكون الرئيس الثاني عشر لتركيا ولولاية دستورية تمتد سبع سنوات خلفا لظله عبدالله غل.

وحسب النتائج الأولية للانتخابات وبعد فرز 99 في المئة من أصوات المقترعين الذين بلغت نسبتهم من إجمالي الناخبين 74.3 في المئة، فقد حصل السلطان العثماني على 51.8 في المئة من الأصوات متقدما بفارق 13 نقطة على منافسه أكمل الدين إحصان أوغلو، المدعوم من العلمانيين الكماليين والقوميين، والذي حصل على 38.5 في المئة من الأصوات، فيما حصل المرشح الكردي صلاح الدين ديمرطاش على 9.8 في المئة من الأصوات.

ذكرنا سابقا على صفحات البناء أن السؤال المطروح في ما يخص الانتخابات الرئاسية التركية هو ليس من سيفوز بها؟ بل من أي جولة سيفوز؟ فملها أردوغان الذي يحكم البلاد منذ أحد عشر عاما وفاز وحزبه بتسع انتخابات متتالية كانت آخرها الانتخابات البلدية التي أجريت في 30 آذار الماضي والتي أجريت على خلفية ستة سياسية صعبة من بها أردوغان وحزبه، ففي حزيران 2013 تناهر ملايين الأتراك ضد استبداد الإسلاميين، وبعدها باشهر طفت على السطح فضائح الفساد والصراع مع جماعة الداعية الإسلامي فتح الله غولن المعقم في الولايات المتحدة الأميركية، لكن كل ذلك لم يمنع من فوز أردوغان بالانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى حيث قال الرئيس التركي المنتخب مخاطبا أنصاره فور إعلان النتائج الأولية «اليوم هو عيد ميلاد تركيا الجديدة وساكون رئيسا لـ 77 مليون تركي»، وأضاف: «اليوم انتصر من صوتٍ ومن صوتٍ من يصوت لنا، ليس تركيا فحسب بل إسلام آباد وكابل وحماة و حلب ودمشق وحمص وغزة ورام الله والقدس، كلها انتصرت»، فما دلالات ذلك؟

بالعودة إلى الوراء قليلا وتحديدا إلى شهر تموز الماضي وخلال كلمة في اسطنبول قال أردوغان لمناصريه «دستور جديد لتركيا جديدة هو أولويتنا. دستور جديد يعني مستقبلا جديدا»، هنا تحضر كلمات أردوغان الأولى بعد إعلان فوزه بالانتخابات الرئاسية، فهو يريد توظيف الافتراع المباشر ودلالاته الديمقراطية في خدمة طموحه بتكميل حكمه وحزبه أكثر فأكثر عبر تعزيز صلاحياته الرئاسية وتعديل الدستور التركي، وعلى رغم وجود عقبات عديدة تعرّضه أحدها الخلافات داخل حزب العدالة والتنمية حول تعزيز صلاحيات الرئيس إلا أن المعركة بدأت.

البعد الإقليمي الحاضر في كلمة أردوغان من أنقرة وانتصار المدن والعواصم التي ذكرها تعكس بكل وضوح وجود موجة جديدة من التصعيد في بعض المدن التي تشهد أعمال عنف وخصوصا تلك السورية منها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الإشارة إلى العواصم الإسرامية كيشغف نزعة أردوغان لقيادة الطائفة السنّيّة إقليميا على الصعيد الإقليمي، وفي ذلك رسالة إلى السعودية التي تقود حربيا ضد حركة الإخوان المسلمين، كما أنه يوجّه رسالة أخرى إلى إيران باعتبار أن بلاده منافس جدّي لها على ساحات المدن التي ذكرها العثماني الرئيس في كلمته.

أردوغان رئيسا لتركيا الجديدة التي يريد استكمال خلعها من جذورها أو ما أسماه بهعهد الوصاية، بداية جديدة لعصر جديد من المواجهة التركية تنفيذ مشروع الإسلاميين المحافظين بداية من الداخل التركي وليس انتهاء بالاقليم، هي سبع سنوات من حكم رئيس إسلامي الانتماء عثماني الهوى وإن كان الدستور التركي يفرض على الرئيس عدم الانتماء إلى أي حزب أو تنظيم سياسي.

✽ **كاتب سوري**

شعار قناة Vnet

«يديעות أحرونوت»: **بدء المفاوضات في القاهرة بين «إسرائيل» والفصائل الفلسطينية**

أكدت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية أن المفاوضات المباشرة بين الوفدين «الإسرائيلي» والفلسطيني بدأت في القاهرة ظهر اليوم (سبت)، ولم ترشح أبناء حول أجواء المفاوضات لكن وسائل إعلام «إسرائيلية» (رسمت الخطوط العامة للمقترحات) «الإسرائيلية»، التي ما زالت بعيدة جدا عن المطالب الفلسطينية التي تتلخص برفع الحصار وتحريم المعتقلين».

وذكرت صحيفة «يديעות أحرونوت»، «أن «إسرائيل» مستعدة لبحث آلية لدفع مرتبات موظفي الحكومة السابقة. وتوافق على توسيع مجال الصيد في بحر غزة، وتبحث منح تاشيرات عمل محدودة لعمال من قطاع غزة، كما تقترح فتح معبر جديد للبضائع والأشخاص وإتاحة المجال لعمليات تصدير محدودة من قطاع غزة، ولديها مقترح لانتشار الجيش «الإسرائيلي» في المنطقة الأمنية. لكن فصائل (المقاومة) تصرّ على رفع كامل للحصار بشكل تام بما في ذلك إقامة ميناء بحري، وتحريم المعتقلين الذين اعتقلتهم «إسرائيل» بعد اختطاف وقتل المستوطنين الثلاثة، إضافة إلى تنفيذ استحقاق الدفعة الرابعة للأسرى ما قبل أوسلو».

البناء

وسط إقرار «إسرائيلي» جديد بالهزيمة وحديث عن لجنة تحقيق

حكومة نتنياهو تعود إلى المفاوضات وتبدأ مسار النزول من أعلى الشجرة

حسن حردان

فيما استؤنفت المفاوضات غير المباشرة في القاهرة بين الوفد الفلسطيني الموحد ووفد العدو الصهيوني، برعاية الوسيط المصري، برزت مؤشرات على بدء الحديث «الإسرائيلي» عن بدء حكومة بنيامين نتنياهو مسار النزول من أعلى الشجرة، وإن كانت ما زالت بعيدة من الاستجابة للمطالب الفلسطينية، إذ أفيد للمرة الأولى عن استعداد «إسرائيل» للبحث في آلية لدفع رواتب موظفي الحكومة الفلسطينية السابقة، وتوسيع مجال الصيد في بحر غزة وبحث منح تاشيرات عمل محدودة لعمال من القطاع، وفتح معبر جديد للبضائع والأشخاص وإتاحة المجال لعمليات تصدير محدودة من القطاع «غير أن الوفد الفلسطيني يصر على رفع كامل للحصار بشكل تام بما في ذلك إضافة ميناء بحري وتحريم المعتقلين الذين اعتقلتهم «إسرائيل» بعد اختطاف وقتل المستوطنين الثلاثة في الضفة الغربية، إضافة إلى تنفيذ استحقاق الدفعة الرابعة للأسرى ما قبل اتفاق أوسلو.

ويبدو من الواضح، أن المقاومة لا تزال على موقعها، فيما بدأت «إسرائيل» بالتراجع وما قبلو الفلسطينني بتبديد الهدنة مدة 72 ساعة إضافية، إلا نتيجة حصول الوفد الفلسطيني على تعهد استعداد «إسرائيلي» بفتح الباب أمام الاستجابة للمطالب الفلسطينية، أما الحديث عن المخرج لئلك فليس مهما بالنسبة إلى المقاومة الطريفة التي تستحق أهدافها، وإنما المهم أن يتم إنهاء كل أشكال العدوان على الشعب الفلسطيني، وإنهاء جميع أشكال الحصار على قطاع غزة بالكامل.

وفما يبدو تمهيد «إسرائيلي» لتقديم التنازلات، بعد وجود جدية لدى المقاومة بالاستعداد لخوض حرب استنزاف وعدم التوقف عن القتال حتى تلب مطالبها، بدأت وسائل الإعلام الصهيونية تروج لاتفاق على قاعدة لن يكون هناك أي طرف خاسر. فيما لا حقيقة

صورة من صفحة نيويورك تايمز، 2006، تظهر نتنياهو مع مسؤولين إسرائيليون في اجتماع مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن.

والمحت مصادر فلسطينية إلى أن فصائل المقاومة تسعى إلى فصل مفاوضات وقف إطلاق النار عن مفاوضات صفقة تبادل الأسير الذي أعلنت حماس عن أسره وأعلنته «إسرائيل» متوفيا، مقابل أسرى فلسطينيين، فيما لم يتضح بعد مصير الجندي الذي أفرزته أعلنته «إسرائيل» متوفيا ولم تعلن المقاومة علمها بامرد.

صورة من صفحة نيويورك تايمز، 2006، تظهر نتنياهو مع مسؤولين إسرائيليون في اجتماع مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن.

والمحت مصادر فلسطينية إلى أن فصائل المقاومة تسعى إلى فصل مفاوضات وقف إطلاق النار عن مفاوضات صفقة تبادل الأسير الذي أعلنت حماس عن أسره وأعلنته «إسرائيل» متوفيا، مقابل أسرى فلسطينيين، فيما لم يتضح بعد مصير الجندي الذي أفرزته أعلنته «إسرائيل» متوفيا ولم تعلن المقاومة علمها بامرد.

صورة من صفحة نيويورك تايمز، 2006، تظهر نتنياهو مع مسؤولين إسرائيليون في اجتماع مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن.

«نيويورك تايمز»: **حماس فازت بالواجهة الأخيرة...**
و«إسرائيل» سبنيي جدارا إلكتروني
تحت الأرض لمواجهة الأنفاق

اعتبر الصحافي «الإسرائيلي» المتخصص في الشؤون الأمنية، رونين برغمان أن حركة حماس حققت فوزاً في الحرب الأخيرة على قطاع غزة، وقال إن الحركة فاجت «إسرائيل» بعمليات جريئة فيما «إسرائيل» لم تقدم على عمليات مفاجئة للحركة.

وأوضح أن حماس سجلت إنجازاً استخبارياً من خلال نجاحها في مواجهة التجسس الإسرائيلي. «وإوضح أن «إسرائيل» نتجت لبناء جدار إلكتروني تحت الأرض على طول الحدود مع غزة لمواجهة الأنفاق.

وكتب في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه «إذا كان عدد القتلى في الطرف الأخر وحجم الدمار هو ميزان الانتصار، فإن «إسرائيل» انتصرت في ذلك من ناحية حجم الخسائر البشرية والدمار الذي تسببت به في غزة، زاعماً أن لدى «إسرائيل» القدرة الكاملة لتدمير حركة حماس عسكريا لكن رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو نغادى ذلك على رغم التأييد الواسع لمثل هذه الخطوة لدى وزراء حكومته وأعضاؤه حزبه.

لكن برغمان تدارك وأوضح: «أن عدد الجنث ليس الأمر المهم لتحديد المنتصر، وإنما يجب مراجعة أهداف كل طرف من المواجهة الأخيرة وما حقق منها. وبحسب هذه المراجعة فإن حماس هي الفائز». وأضاف: «أن حماس بدأت الحرب لأنها كانت في وضع صعب. فقد قطعت علاقاتها مع إيران ومصر. ولكن سرعان ما تمكنت من إملاء مدة النزاع من خلال رفضها مرارا وقف إطلاق النار. وهي حافظت على قدرتها على إطلاق الصواريخ والقذائف على معظم أراضي «إسرائيل»، على رغم الجهد الكبير الذي بذله سلاح الجو «الإسرائيلي» في ضرب مواقع الإطلاق».

وتابع برغمان: «شنت حماس حرب ضد القوات البرية «الإسرائيلية» وأوقعت خسائر في الجيش «الإسرائيلي» 5 أضعاف مقارنة بالحملة العسكرية السابقة، واستخدمت بنجاح الأنفاق لاختراق الأراضي «الإسرائيلية» وزرع البوم وزرعته الممنوعات، وجعلت «إسرائيل» تدفع ثمنا باهظا ما أدى للجيش إلى الانسحاب في نهاية المطاف من دون إعلان وقف إطلاق نار من قبل حماس».

وقال الصحافي المتخصص في الشؤون الأمنية: «إن عدداً من القادة في «إسرائيل» باتوا يطالبون الآن بنزع سلاح حماس في غزة كأحد أهداف الحرب، لكن يصعب تصور كيف يمكن تحقيق ذلك، إذ أن حماس لن تقبل بنزع السلاح وتتناهو لم يطالب بذلك». وتساءل كيف للمنظمة إرهابية تخوض حرب عصابات التغلب على أقوى جيش في الشرق الأوسط؟»، ويجب أن «إنجازات

الصراع المتجدد في لبنان... مذكره التخطيط الطارئة (رقم 22)» (1)

منى يعقوبيان*

يواجه لبنان خطر اختبار حرب أهلية جديدة في الأشهر القليلة المقبلة، كنتيجة غير مباشرة للحرب الدائرة في سورية والتي دخلت سنتها الرابعة. وعلى رغم التكريات المرة للحرب التي استمرت خمسة عشر سنة، ورغبة السياسيين في فرملة العنف لتفادي استئناف الصراع، إلا أن الضغوط المتزايدة الناجمة عن تدفق الميزد من اللاجئين السوريين وإزدياد التشنجات الطائفية، تساهم في زعزعة أمن لبنان الهش. من مصلحة الولايات المتحدة أن تمنع تجدد الصراع في لبنان، وهي التي تبدي دوماً امتعاضها من زيادة انتشار الفوضى في المنطقة، وتحمي أمن «إسرائيل»، وحرمان «الجهاديين» من السيطرة على الأراضي حيث يمكنهم أن يهددوا أمن الولايات المتحدة القومي. ثمة محاولة حلّ أو على الأقل التقليل من حدّة الصراع الدائر في سورية، ومنع ارتداداته في لبنان، لكن أفاد هذه الآمال قائمة أقله في المدى القريب.

يمكن... حتى الآن... اتخاذ المزيد من الخطوات للتقليل من احتمالات تجدد الصراع في لبنان، فالعمل على تعزيز قدرة مؤسسات الدولة والسعي إلى نزع فتيل التوترات الطائفية المتوترة لا من هام وضروري. مع العلم أن اتباع مثل هذه الاستراتيجية لا توصل إلى حل جذري للتحديات السياسية والاجتماعية في لبنان، غير أنها تهدف إلى عزل الجار الأضعف لسورية ومنعه من الاحتراق... يتوقف احتمال تجدد الصراع في لبنان على مسار الحرب الأهلية السورية. فعلى مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، تدهور الوضع الأمني اللبناني الداخلي بسبب ثلاثة عوامل مترابطة بالحرب السورية الطاحنة: ارتفاع وتيرة العنف الطائفي، تزايد تدفق اللاجئين، وشلل في مؤسسات الدولة. ومن المرجح أن تستمر الحال على ما هي عليه بسبب عدم قدرة أي من طرفي النزاع في سورية من حسم الغلبة العسكرية الميدانية، وعلى رغم تعزيز النظام السوري مكاسبه الميدانية، لكنه لم يستطع إلى الآن إعلان انتصار صريح. ومع ذلك، فإن خروج النظام من هذه الحرب منتصرا، يقلل من احتمال تجدد الصراع في لبنان، لا سيما مع انسحاب حزب الله من هناك، ما سيخفف من وتيرة الاحتقان الطائفي العنيف.

وهناك في الوقت عينه، سيناريو آخر محتمل حدوثه في سورية، فيما لو أطاحت القوات المسلحة بنظام الأسد أو هددت قواته في دمشق، فإن الأمور ستخرج عن السيطرة بما يفوق الوصف، وتتوقع تدفق مجموعات كبيرة من اللاجئين الدمشقيين، تمدد السيطرة السنّيّة المتشددة في سورية وكذلك في لبنان، سيحتمّ علينا إعادة النظر حول مدى سيطرة حزب الله، وسيستلزم

عكس ذلك تماما، ف«إسرائيل» ستكون هي الخاسر في الميدان، وفي المفاوضات، ولهذا فإن الحديث «الإسرائيلي» عن أنها أمام خيار من اثنين:

– إما الحل السياسي

– أو اجتياح غزة بالكامل

فإنه كلام للاستهلال لا أكثر. لأنه ليس هناك عملياً أمام «إسرائيل» سوى خيار وحيد وهو التفاوض للوصول إلى وقف لإطلاق النار وهذا مراهون بالاستجابة للمطالب الفلسطينية، لأن خيار اجتياح غزة لو كانت قادرة على تنفيذه لما انتظرت وذهبت إلى المفاوضات أصلا، ولما سارعت إلى الانسحاب من أطراف غ غزة هربا من حرب الاستنزاف التي يشنها رجال المقاومة ضد جنود الاحتلال «الإسرائيلي»، وبالتالي لما أرسل نتنياهو مجددا الوفد «الإسرائيلي» إلى القاهرة وهو يعلم أنه سيقدم التنازل لغاء قبول المقاومة وقف نار دائم.

هذا الاتجاه الذي تشير فيه المفاوضات غير المباشرة يأتي في ظل جملة من الوقائع الجديدة التي تؤكد انتصار المقاومة وهزيمة الجيش «الإسرائيلي» وبدء الحديث عن انعكاسات ذلك على الداخل «الإسرائيلي» سياسيا واقتصاديا، وهذه الوقائع تجلت بالآتي:

أولا: تأكيد جديد من صحافي «إسرائيلي» متخصص في الشؤون الأمنية رونين برغمان بأن «حركة حماس» حققت فوزاً في الحرب الأخيرة على قطاع غزة. وفاجأت «إسرائيل» بعمليات جريئة، فيما «إسرائيل» لم تقدم عمليات مفاجئة للحركة، وفي المقابل سجلت حماس إنجازا استخباريا من خلال نجاحها في مواجهة التجسس الإلكتروني «الإسرائيلي».

وللدلالة على الهزيمة «الإسرائيلية»، اتجاه «إسرائيل» إلى بناء جدار إلكتروني تحت الأرض على طول الحدود مع غزة لمواجهة الأنفاق، ما يؤشر إلى أن دولة كيان العدو باتت تتجه إلى استكمال إحاطة

صورة من صفحة نيويورك تايمز، 2006، تظهر نتنياهو مع مسؤولين إسرائيليون في اجتماع مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن.

حماس في ساحة المعركة هي ثمرة جهود متضاربة في استخلاص العبر من الهزائم السابقة».

وكتب برغمان: «في تموز 2006، اختطف حزب الله جديدين «إسرائيليين» على الحدود «الإسرائيلية» – اللبنانية. رداً على ذلك، سعت «إسرائيل» إلى تدمير حزب الله لكنها فشلت، ووضعت أهدافا أكثر تواضعا وهي استعادة الجنود المختطفين أو نزع السلاح في جنوب لبنان، وثبت لها أن ذلك لن يتحقق. فخرجت «إسرائيل» من الحرب جريحة ما أدى إلى رحيل كبار القيادة العسكرية جميعهم تقريبا، وعدد من التحقيقات الداخلية».

وأوضح برغمان: «أن «إسرائيل» حسنت من قدراتها الاستخبارية والقالية البرية في أعقاب حرب لبنان، وطبقت زعير من الحرب في مواجهةين مع حماس في عامي 2008 و2012»، وكشف: «أن «إسرائيل» وافقت في 2012 على وقف ميكر لإطلاق النار لسبب ظل طي الكتمان، وهو نفاذ مخزون صواريخ «تمير»، المستخدمة في زيادة مدى القاذف وشحنات الأسلحة إلى غزة، وكيفية وتوزيع مستودعات تخزين الصواريخ وإطلاق الصواريخ بالتحكم عن بعد». وتابع: «العبرة الثانية، تتعلق في ما يخص مواجهة التوغّل البري، لذلك أعدت حماس فرقا قتالية تلقّت التدريب في لبنان أو إيران، واختارت عقيدة قتالية مختلفة وهي «حرب المدن» لضمان أقصى قدر من الخسائر «الإسرائيلية» وحماية

قيادة الحركة من الاعتقال». واستثمرت حماس بناء شبكة واسعة ومعقدة من الأنفاق التي وصلت إلى الأراضي «الإسرائيلية»، ووحدات الضفادع البشرية التي تدريب على مهاجمة «إسرائيل» من البحر. فكانت هذه التطورات الكبرى».

واستبعد الصحافي «الإسرائيلي» أن تشكل لجان تحقيق على غرار اللجان التي شكلت في أعقاب حرب لبنان في 2006. ومع ذلك، قال: «إن الجيش سيضطر إلى إيجاد أسلوب أو وسيلة لمواجهة حرب العصابات. وسيحاول تجنيد عملاء في غزة، بعد أن أصبح من الواضح أن التجسس الإلكتروني غير كاف لأن حماس أصبحت أكثر حذرا».

كما رجح الكاتب في الصحيفة: «أن يكون لجهاز الموساد دور أكبر في التجسس على حماس، وسيخصص مزيدا من الطاقات لتعقب نشاطات حماس في قطر وتركيا واعتراض الاتصالات من الموردين للأسلحة مثل كوريا الشمالية». وأضاف: «إن «إسرائيل» قد تقرر أيضا استهداف عناصر في حماس خارج غزة من دون أن تعلن تحمّل المسؤولية، مثل عملية اغتيال محمود المبحوح التي تقرر وقف القيام بعمليات مشابهة بعد النشر الواسع السلبلي عنها. لكن بعد العدوان الأخير تبين أن من شأن هذه العمليات أن تكون أكثر فاعلية من العمليات العسكرية المباشرة».

وخلص برغمان إلى القول: «إن حماس فاجت «إسرائيل» فيما «إسرائيل» لم تقوم بعملية خيالية جريئة وغير متوقعة. وأقترح وزير الأمن السابق إيهود بعض المخططات عندما كان وزيرا عام 2010. لكنها لم تمتد». وأخيرا، قال برغمان: «ستخصص موزانات لوزارة الأمن لتمويل إنشاء جدار إلكتروني تحت الأرض على طول الحدود مع غزة للكشف عن الأنفاق، بواسطة تكنولوجيا شبيهة بتكنولوجيا التجسس عن النطق والغاز». وتابع: «بالنسبة إلى «إسرائيل»، فإن هذه الجولة من القتال ربما تنتهي سياسيا أكثر أو أقل عند النقطة التي بدأت منها، ولكن مع أضرار كبيرة لقوة الردع «الإسرائيلية»».

صورة من صفحة نيويورك تايمز، 2006، تظهر نتنياهو مع مسؤولين إسرائيليون في اجتماع مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن.

ازدياد تدفق اللاجئين: كلما ازداد العنف في سورية، ازداد تدفق اللاجئين إلى لبنان، لا سيما أثناء نوبات العنف الحادة للقتال في سورية. ارتفع عدد اللاجئين السوريين في لبنان خلال الأشهر الماضية من مليون إلى مليونين، أي ما يقارب نصف عدد سكان لبنان قبل اندلاع الأزمة السورية. وتزايد تدفقات اللاجئين السوريين على البنية التحتية اللبنانية الهشة... فانهارت إدارة المياه، الكهرباء، والنفائات، ويعاني لبنان. في خضمّ موجة الخفاف التاريخي. من مشكلات الجمة ونقص واسع نطاق في المياه والكهرباء. وترفع احتمالات انتشار الأمراض مع نقص في معدات الصرف الصحي. كما تهاجر نظم التعليم والطبابة العامة. يتردّد صدى ذلك كله في الاقتصاد اللبناني. ينهار الاقتصاد تدريجيا، وترتفع معدّل البطالة من 15 في المئة إلى أكثر من 35 في المئة. ويغذي هذا التراجع الاقتصادي الحادّ بدوره ارتفاع معدّل الجريمة. إن تدفقات اللاجئين الهائلة ومع نقص من مشكلات اقتصادية واجتماعية تثير حق الشعب اللبناني المضيف.

فيستهدفون هؤلاء اللاجئين في بعض الهجمات ما يحو بهم إلى تشكيل عصابات لحماية أنفسهم والردّ عليهم. تظهر العلاقة بين بعض اللاجئين والفصائل الإسلامية المتطرفة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين واضحة للعيان. وهؤلاء اللاجئون السنّة من الفريقين يشتركان. وعلى نحو متزايد. في تنفيذ الهجمات على الخصوم اللبنانيين في الساحة المنقسمة على نحو متزايد.

الشلل المتزايد في مؤسسات الدولة: يكثّف الشلل السياسي في لبنان الجمود المستمرّ. فشلت الأطراف اللبنانية في انتخاب رئيس جديد للبلاد، تثبت الحكومة اللبنانية عجزها عن مواجهة التحديات المطروحة. والأهم من هذا، كالعوض المتزايد على مؤسسة الجيش اللبناني الوطنية البطولية، وعلى سمعته المتأكدة من الأطراف السنّيّة التي تنتمه بالانحياز إلى حزب الله ومساندة المجتمع الشيعي. كذلك، فإن محاولات الجيش اللبناني منع المتطرّفين السنّة من عبور الحدود اللبنانية المشتركة مع سورية يعزّز من نفمة هؤلاء عليه، ما يدفعهم إلى استهداف نقاط تفتيش الجيش ومواقعهم ومنشآته.

ترجمة: ليلى زيدان عبد الخالق

***المقال من مجلة «فورين أفيرز» الفصلية التي يصدرها مجلس**

العلاقات الخارجية الأميركية الذي يتولى اقتراح السياسات الخارجية والاستراتيجيات على وزارة الخارجية الأميركية والبيت الأبيض .

البناء

نفسها بالأسوار والجدران العازلة بما يعكس حالة القلق على أمن الكيان وحالة التراجع والتوقع التي يعيش فيها هذه الأيام، بما كان في السابق في حالة تقدم وتوسع، وهذا ما يشر إلى أنه أصبح في حالة دفاع والمقاومة في حالة هجوم تؤشر إليها قتالها في الميدان، وموقفها المقاوم في المفاوضات.

ثانيا: دعوة البروفسور يحرزقيل درور عضو لجنة «فينوغراد» التي حققت في أسباب إخفاقات الجيش «الإسرائيلي» خلال عدوان 2006 على لبنان والهزيمة التي مُني بها أمام المقاومة، إلى التحقيق أيضا في إخفاقات «إسرائيل» بالحرب على غزة، مؤكدا ضرورة تشكيل لجنة للتحقيق في جميع أحداث «الجرف الصامد» منذ اليوم الأخير من الحرب إلى اليوم الأخير لمعرفة لماذا لم تفهم مسبقا جوهر الانفاق، وأعلن انتهاء العملية العسكرية بينما لم ينته أي شيء وكيف تحسن قدرتنا على تعلم الدروس».

وهذا يعني أن حكومة نتنياهو وقيادة الجيش «الإسرائيلي» سيواجهون المساءلة والاتهامات بالتقصير والمسؤولية عن توريط «إسرائيل» بحرب فاشلة وتعريض قدرتها الردعية لمزيد من الأضرار الفادحة وتعريض «إسرائيل» لخسائر جسيمة اقتصاديا وبشرياً والتسبب برفع منسوب الهجرة المعاكسة.

ثالثا: بدء حملة دولية لمقاطعة المنتجات «الإسرائيلية» على خلفية العدوان «الإسرائيلي» على غزة حيث توقف المستوردون الأوروبيون عن شراء المنتجات «الإسرائيلية» لا سيما الفاكهة بعدما أبلغتهم شبكات التسويق الكبرى في دول أوروبية أنها ليست معنية بشراء المنتجات «الإسرائيلية».

وتأتي هذه المقاطعة ترجمة لعملية لدعوات الشعبية التي انطلقت في التظاهرات الأوروبية ضد العدوان «الإسرائيلي» والتي طالبت بأخذ خطوات عملية ضد «إسرائيل» ومن ضمنها المقاطعة الاقتصادية لمنتجاتها.

صورة من صفحة نيويورك تايمز، 2006، تظهر نتنياهو مع مسؤولين إسرائيليون في اجتماع مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن.

حماس في ساحة المعركة هي ثمرة جهود متضاربة في استخلاص العبر من الهزائم السابقة».

وكتب برغمان: «في تموز 2006، اختطف حزب الله جديدين «إسرائيليين» على الحدود «الإسرائيلية» – اللبنانية. رداً على ذلك، سعت «إسرائيل» إلى تدمير حزب الله لكنها فشلت، ووضعت أهدافا أكثر تواضعا وهي استعادة الجنود المختطفين أو نزع السلاح في جنوب لبنان، وثبت لها أن ذلك لن يتحقق. فخرجت «إسرائيل» من الحرب جريحة ما أدى إلى رحيل كبار القيادة العسكرية جميعهم تقريبا، وعدد من التحقيقات الداخلية».

وأوضح برغمان: «أن «إسرائيل» حسنت من قدراتها الاستخبارية والقالية البرية في أعقاب حرب لبنان، وطبقت زعير من الحرب في مواجهةين مع حماس في عامي 2008 و2012»، وكشف: «أن «إسرائيل» وافقت في 2012 على وقف ميكر لإطلاق النار لسبب ظل طي الكتمان، وهو نفاذ مخزون صواريخ «تمير»، المستخدمة في زيادة مدى القاذف وشحنات الأسلحة إلى غزة، وكيفية وتوزيع مستودعات تخزين الصواريخ وإطلاق الصواريخ بالتحكم عن بعد». وتابع: «العبرة الثانية، تتعلق في ما يخص مواجهة التوغّل البري، لذلك أعدت حماس فرقا قتالية تلقّت التدريب في لبنان أو إيران، واختارت عقيدة قتالية مختلفة وهي «حرب المدن» لضمان أقصى قدر من الخسائر «الإسرائيلية» وحماية

قيادة الحركة من الاعتقال». واستثمرت حماس بناء شبكة واسعة ومعقدة من الأنفاق التي وصلت إلى الأراضي «الإسرائيلية»، ووحدات الضفادع البشرية التي تدريب على مهاجمة «إسرائيل» من البحر. فكانت هذه التطورات الكبرى».

واستبعد الصحافي «الإسرائيلي» أن تشكل لجان تحقيق على غرار اللجان التي شكلت في أعقاب حرب لبنان في 2006. ومع ذلك، قال: «إن الجيش سيضطر إلى إيجاد أسلوب أو وسيلة لمواجهة حرب العصابات. وسيحاول تجنيد عملاء في غزة، بعد أن أصبح من الواضح أن التجسس الإلكتروني غير كاف لأن حماس أصبحت أكثر حذرا».

كما رجح الكاتب في الصحيفة: «أن يكون لجهاز الموساد دور أكبر في التجسس على حماس، وسيخصص مزيدا من الطاقات لتعقب نشاطات حماس في قطر وتركيا واعتراض الاتصالات من الموردين للأسلحة مثل كوريا الشمالية». وأضاف: «إن «إسرائيل» قد تقرر أيضا استهداف عناصر في حماس خارج غزة من دون أن تعلن تحمّل المسؤولية، مثل عملية اغتيال محمود المبحوح التي تقرر وقف القيام بعمليات مشابهة بعد النشر الواسع السلبلي عنها. لكن بعد العدوان الأخير تبين أن من شأن هذه العمليات أن تكون أكثر فاعلية من العمليات العسكرية المباشرة».

وخلص برغمان إلى القول: «إن حماس فاجت «إسرائيل» فيما «إسرائيل» لم تقوم بعملية خيالية جريئة وغير متوقعة. وأقترح وزير الأمن السابق إيهود بعض المخططات عندما كان وزيرا عام 2010. لكنها لم تمتد». وأخيرا، قال برغمان: «ستخصص موزانات لوزارة الأمن لتمويل إنشاء جدار إلكتروني تحت الأرض على طول الحدود مع غزة للكشف عن الأنفاق، بواسطة تكنولوجيا شبيهة بتكنولوجيا التجسس عن النطق والغاز». وتابع: «بالنسبة إلى «إسرائيل»، فإن هذه الجولة من القتال ربما تنتهي سياسيا أكثر أو أقل عند النقطة التي بدأت منها، ولكن مع أضرار كبيرة لقوة الردع «الإسرائيلية»».

وأوضح درور أن «إن لجنة تقصي الحقائق يجب أن تكون مستقلة وشبيهة بلجنة فينوغراد»، مضيفا أن «خطوة كهذه لا تهدف إلى البحث عن متهمين واعتمادا على، وتجنر جريتي أننا نعرف أنه لن ينتج منها الكثير، وإنما من أجل استخلاص دروس حقيقية».

وأوضح درور أن «إن لجنة تقصي الحقائق مستقلة، مع قدرة على الوصول إلى جميع المواد وجميع الأشخاص، بهدف استخلاص عبر عميقة». وراى أنه «توجد إخفاقات تكررت في حرب لبنان الثانية وخلال الحرب الحالية على غزة»، وقال أنه «جرت مهاجمة «إسرائيل» بالصواريخ طوال أيام، من دون أن يدفع المعنّي للنم. وفي كلا الحالتين المعنّي لم يكن المدنيين، لا في لبنان ولا في غزة، وإنما قوات حزب الله وقوات حماس، ولا يبدو أنها تعرضت لضربات شديدة. ولا استنتج من ذلك أننا لم ننفذ ما هو ممكن، لكن هذا هو الواقع. وهذه مسألة خطيرة وتثير جريتي أننا نعرف أنه لن ينتج منها الكثير، وإنما من أجل استخلاص دروس حقيقية».

وانتقد درور أن «إن لجنة تقصي الحقائق مستقلة، مع قدرة على الوصول إلى جميع المواد وجميع الأشخاص، بهدف استخلاص عبر عميقة». وراى أنه «توجد إخفاقات تكررت في حرب لبنان الثانية وخلال الحرب الحالية على غزة»، وقال أنه «جرت مهاجمة «إسرائيل» بالصواريخ طوال أيام، من دون أن يدفع المعنّي للنم. وفي كلا الحالتين المعنّي لم يكن المدنيين، لا في لبنان ولا في غزة، وإنما قوات حزب الله وقوات حماس، ولا يبدو أنها تعرضت لضربات شديدة جدا إلى حزب الله، لكن عندها لم تدرس جيدا ما إذا تعين الدخول (في اجتياح بري) أو التوقف وبقينا نزاح مكاننا». على حد قوله.

«هارتس»: **وزراء يتهمون نتنياهو**

بعدم إجراء مداولات جدية حول المفاوضات مع حماس

اتهم وزراء أعضاء في المجلس الوزاري «الإسرائيلي» المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بعدم إجراء مداولات جدية حول المفاوضات مع حماس في القاهرة حول وقف إطلاق النار، وأنه كان يستمعهم من دائرة اتخاذ القرار.

وقال هؤلاء الوزراء إن أداء نتنياهو تكرر عندما جرى التوصل إلى تهدئة لمدة 72 ساعة الأسبوع الماضي وهذا الأسبوع، إن القرارات كان يتخذها نتنياهو ووزير الأمن موشيه يعلون ورئيس أركان الجيش بيني غانتس.

ونقلت صحيفة هآرتس، عن أحد الوزراء الذي فضل عدم ذكر اسمه، قوله إنه «خلال اجتماع الكابينيت الذي عقد يوم الثلاثاء الماضي تمحور حول مديح نتنياهو ويهلون لأنفسهم وحول إنجازات العملية على قطاع غزة».

وقال وزراء إنهم «تبلغوا بالتوصل إلى اتفاق التهدئة، الأسبوع الماضي، عبر اتصال هاتفي من قبل أحد مستشاري نتنياهو». قبل دقائق من الإعلان عن ذلك في وسائل الإعلام، فيما علم وزراء آخرون بذلك من وسائل الإعلام».

ووفقا للصحيفة فإن «مستشار نتنياهو للأمن القومي يوسي كوهين اتصل بوزير الاقتصاد نفتالي بينيت، وقال له إنه جرى التوصل لاتفاق تهدئة، فيما سارع بينيت إلى القول إنه يعارض الاتفاق، لكنه فوجئ بأن مستشار نتنياهو لا يسال عن رأيه وإنما يبلغه بالقرار فحسب».

صورة من صفحة نيويورك تايمز، 2006، تظهر نتنياهو مع مسؤولين إسرائيليون في اجتماع مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن.

«ذي ماركر»: **كبرى شبكات التسويق الأوروبية**

قال مصدر الفاكهة في الكيان «الإسرائيلي» إن مستوردين أوروبيين يزودون منتجات لشبكات التسويق الكبرى في دول أوروبية أبلغوهم بأن الشبكات ليست معنية بشراء منتجات «إسرائيلية»، وذلك على خلفية العدوان على غزة والجرائم «الإسرائيلية» بحق الفلسطينيين.

وذكرت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، أنه «لا يوجد، في هذه المرحلة، إعلان رسمي بمقاطعة المنتجات «الإسرائيلية»، لكن المستوردين أبلغوا مصري الفاكهة «الإسرائيليين» بأن شبكات التسويق الكبرى ليست معنية بشراء منتجاتها، وأن الحديث يدور عن شبكات تسويق في الدول الاسكندنافية وكذلك في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيرلندا».

وادعى مصدر الفاكهة «الإسرائيليون» أنه «يوجد في هذه الدول لوبي إسلامي قوي وأن بعض شبكات التسويق تتخوف من تظاهرات عنيفة أو مقاطعة المستهلكين».

وقال مدير التسويق في شركة «أموم فروت الإسرائيلية» عمير بورات الذي تصدر رتبته فاكهة المانغو بالاساس: «إن مستوردين من أوروبا قالوا لنا إنه ليس بإمكانهم شراء منتجات «إسرائيلية»، وأن أعلم عن مقاطعة المانغو. ورغم ذلك، ينبغي أن نتذكر أن آب هو شهر ضعيف عادة، وربما هناك مستوردين يركبون الموجة الرئيسية من أجل التزرع بعدم الشراء من إسرائيل».